قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 "الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة والمستقبلية"

د. بن فرج زوينة **أ. نوي نبيلة**

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية

– جامعة برج بوعريريج – الجزائر

الملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 من خلال تقييم دور هذه البرامج في تحقيق التنمية المستدامة. فمنذ سنة 2001 عمدت السلطات إلى تنفيذ إستراتيجية الإنعاش الاقتصادي بتنفيذ برامج استثمارية هامة وقد حققت هذه الإستراتيجية نتائج هامة على كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. غير أن الانجازات المحققة لا يمكن أن تحجب مجموعة من التحديات والتي من أهمها الاعتماد المفرط على إيرادات النفط في تمويل البرامج التنموية، هذه الإيرادات المشتقة من أصل قابل للنضوب، مما يتطلب البحث عن مصادر تمويل مستدامة لضمان استمرارية هذه البرامج.

من جهة أخرى فإن متطلبات التنمية المستدامة تستلزم استخدام هذه الإيرادات في استثمارات استراتيجية تضمن تلبية حاجات الأجيال اللاحقة والرفع من كفاءة الاستثمار من خلال تخطي كل الملاحظات السلبية التي تم تسجيلها على المشاريع الاستثمارية الحالية من تمديد لآجال الانجاز وإعادة تقييم للمشاريع وغيرها من التحديات التي سنسلط الضوء عليها من خلال هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البرامج التنموية، الاستثمار، التحديات

Abstract

This research paper examines the role of developmental programs in Algeria during the period 2001-2014 in achieving sustainable development. Since 2001, the Algerian authorities began implementing economic recovery strategy through the implementation of important investment programs. This strategy has achieved important results at the economic, social and environmental levels. However, there are many challenges, such as over-reliance on oil revenues to finance developmental programs. Since oil is a non-sustainable resource, it is necessary to search for sustainable sources of funding to ensure the sustainability of these programs. On the other hand, sustainable development requires the use of these revenues in strategic investments that respond to the needs of future generations and increase the efficiency of investment by passing all negative points of current projects.

Keywords: sustainable development, developmental programs, investment, challenges

مقدمة:

تتمتع الجزائر بإمكانيات مالية هامة وقد ساهم الارتفاع المستمر في أسعار النفط في تحقيق عوائد مالية معتبرة سمحت للسلطات بتنفيذ برامج وخطط استثمارية طموحة، تندرج هذه البرامج ضمن إستراتيجية الإنعاش الاقتصادي التي أخذت أبعاد التنمية المستدامة بعين الاعتبار من خلال تخصيص مبالغ هامة ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

وقد تم تجسيد إستراتيجية الإنعاش الاقتصادي من خلال تنفيذ برنامجين هما: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 وحاليا تسعى الحكومة إلى تطبيق برنامج للتنمية ضمن المخطط الخماسي 2010-2014.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

"ما مدى مساهمة البرامج التنموية خلال الفترة 2001- 2014 في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟ وما أهم التحديات الراهنة والمستقبلية؟"

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما أثر البرامج التنموية في الجزائر على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؟
- ما أثر البرامج التنموية في الجزائر على البعد الاجتماعي والتنمية البشرية؟
- ما أثر البرامج التنموية في الجزائر على البعد البيئي للتنمية المستدامة؟

فرضيات البحث:

-لم تؤد البرامج التنموية إلى تطوير القطاعات الاقتصادية خارج النفط؛

- ساهمت البرامج التنموية في تحسين مؤشرات التنمية البشرية؛

- لم تول البرامج التنموية اهتماما كبيرا بالبعد البيئي للتنمية المستدامة.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث في الجوانب التالية:

- تحديد مفهوم التنمية المستدامة، حيث تطور المفهوم التقليدي للتنمية وظهر مفهوم جديد يقوم على أساس الربط بين الجوانب الاقتصادية والبشرية والبيئية للتنمية، وكذا تحقيق العدالة بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية؛
- التعرف على البرامج الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة؛
- توضيح أهم التحديات التي تواجه البرامج التنمية حاليا ومستقبلا.

منهج البحث:

سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على وصف المشكلة وتحليلها للوصول إلى النتائج.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

أدى الاهتمام المتنامي بالتحديات البيئية إلى قبول واسع لمفهوم جديد هو التنمية المستدامة. هذا المفهوم الذي يؤكد على تحقيق التنمية الاقتصادية مع حماية البيئة وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية. وقد أصبح هذا المفهوم بمثابة نموذج إرشادي جديد للتنمية، وحظي بأهمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة. سنحاول فيما يلي تتبع مسار تطور مفهوم التنمية من نمو اقتصادي إلى تنمية ذات أبعاد اجتماعية وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة.

1.1. تطور مفهوم التنمية المستدامة

لقد شاع مفهوم التنمية المستدامة في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، معتمدة في جذورها على العوامل البيئية واستدامتها وكذلك على تجربة عقود عدة من مجهودات التنمية.

في مرحلة متقدمة وخاصة عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي، اهتم الاقتصاديون بالنمو الاقتصادي، بمعنى زيادة الإنتاج اعتمادا على مفاهيم الكفاءة الاقتصادية. فكان المخرج الوحيد في هذه المرحلة هو الناتج، أما المدخلات فهي رأس المال والإنسان، لذا يطلق على هذه المرحلة بـ "التنمية بالبشر".[1]

وجاءت مع بداية الستينات من القرن الماضي مرحلة أكثر تقدما، حيث أدى تزايد أعداد الفقراء إلى التركيز على النمو الذي تصاحبه عدالة توزيع الدخل، واعتبار ذلك بالأهمية نفسها للكفاءة الاقتصادية. فتم بذلك إدخال اعتبارات المساواة الاجتماعية في القرارات الاقتصادية. وأصبح التركيز أكثر على محاربة الفقر من خلال خلق فرص عمل، وتحسين نوعية حياة البشر. فعرفت هذه المرحلة بـ" تنمية البشر".[2]

ومع نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات، بدأ الاهتمام بالقضايا البيئة. حيث في أفريل 1968 اجتمع في روما فريق مكون من ثلاثين شخصا من عشر دول. منهم علماء، مفكرون واقتصاديون، رجال أعمال وسياسيون لبحث " المأزق الذي يواجه البشرية" وقد شكل هذا الاجتماع نادي روما الذي وضع مشروع لمواجهة الفقر، تدهور البيئة، وغيرها من المشكلات.[3]

ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد في ستوكهولم سنة 1972، بداية الاهتمام الفعلي بموضوع البيئة.حيث تمخض عنه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي بدأ في السعي لحل المشاكل البيئية ثم مشاكل الفقر والتغيرات المناخية. وتبرز أهمية مؤتمر ستوكهولم في أنه حدد علاقة مشتركة بين استنزاف الموارد بهدف التنمية وحماية البيئة، وهي علاقة تم تبنيها لاحقا في إستراتيجية الحماية البيئية الدولية، التي بلورت ولأول مرة مفهوم التنمية المستدامة، عندما أكدت أنه "لكي تكون التنمية مستدامة فلا بد أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية ". وقد مثلت تلك الإستراتيجية بدورها الخلفية الأساسية لتقرير بروندتلاند1987 الذي منح المفهوم شعبية واسعة، ومهد الطريق أمام تبنيه بإجماع دولي كبير في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة، ومن خلال إعلان Rio (قمة الأرض في ريو دي جانيرو) في جوان 1992 وأجندة القرن 21.

ليتوالى بعد ذلك عقد المؤتمرات المحلية والعالمية، ولعل أهم هذه المؤتمرات "مؤتمر المناخ في برلين عام 1995، مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام 1994، مؤتمر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبن هاغن في الدنمارك عام 1995،قمة جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا عام 2002، المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية في بالي وإندونيسيا2007"[4]، هذا فضلا عن آخر مؤتمر وهو مؤتمر كوبن هاغن2009. وقد ناقشت هذه المؤتمرات جمعيها معادلة أساسية، تمثل طرفها الأول في الموارد الطبيعية وطرفها الثاني في السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وكيفية تحقيقهما مع ضمان استدامة الموارد الطبيعية وبالتالي تحقيق مفهوم التنمية المستدامة.

2.1. تعريف التنمية المستدامة

في 1987 أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي عرفت أيضا بلجنة بروندتلاند Brundtland تقريرا عرف بـ "مستقبلنا مشترك". استخدم هذا التقرير لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي. وعرفها على أنها: " التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".[5]

يحوي هذا التعريف على مفهومين أساسيين:

- مفهوم الحاجات، وخصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة؛
- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

وبعد إصدار تقرير بروندتلاند، ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت وضع تعريف للتنمية المستدامة.

- تعريف المنظمات الدولية

- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** أشارت المنظمة إلى أن: " التنمية المستدامة تتمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.[6] كما عرفتها أيضا على أنها " التنمية التي يتم فيها توزيع الموارد الاقتصادية والطبيعية والمنافع الاجتماعية بين الأجيال"[7].
- **تعريف البنك الدولي:** عرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أنها " تحقيق التوازن من جهة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحقيق التوازن بين الأجيال من جهة أخرى".[8]
- **تعريف المكتب الإحصائي للأمم المتحدة:** عرف التنمية على أنها " عدم توسع الأنشطة الاقتصادية إلا بالقدر الذي سوف يسمح بالحفاظ على رأس المال الصناعي والطبيعي ودون استبدال أي منهما بالآخر". كما استخدمت الأمم المتحدة شعارا آخر وهو التنمية البشرية، وتعني " توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكبر درجة ممكنة من العدالة لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر".[10]

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أن هناك اهتمام خاص بالبيئة، إذ كانت هناك محاولات للربط بين كيفية تحقيق النمو الاقتصادي، دون أن يكون ذلك على حساب

رأس المال البيئي. كما اشتملت هذه التعاريف الاهتمام بالعنصر البشري من خلال إشباع حاجات الأفراد الأساسية وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق العدالة بين الأجيال.

عموما يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها: " عملية تغيير شاملة، طويلة الأمد، يشكل الإنسان العنصر الفاعل الأساسي فيها وغايتها النهائية، تسعى إلى تلبية حاجاته الأساسية مع الحفاظ على البيئة، من خلال تحقيق التوازن بين أنظمة ثلاث: اقتصادية، اجتماعية وبيئية.والعمل في ظل نظام سياسي ديمقراطي عادل، يضمن حرية ويحقق العدالة داخل الجيل الواحد وبين الأجيال ".

3.1.أبعاد التنمية المستدامة

تتفق الكثير من الدراسات على وجود ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة وهي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي.حيث أن مفهوم التنمية المستدامة يكمن في مختلف التفاعلات الموجودة بين هذه الأبعاد الثلاثة كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (1): الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

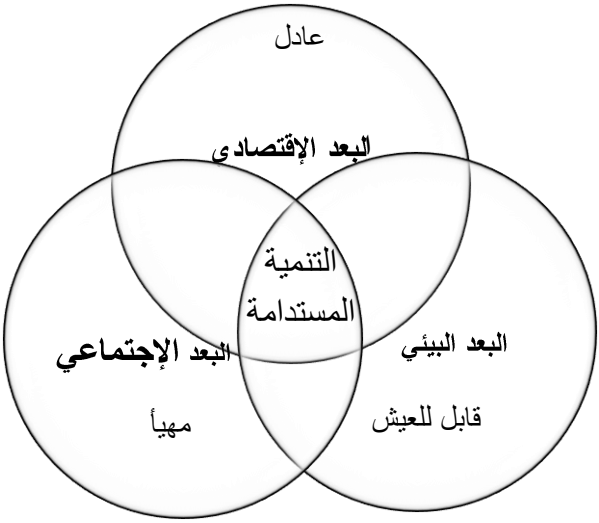

La source : Groupe « management de l'observatoire sur la responsabilité sociétales des entreprises (ORSE) [2008] : «

Développement durable et entreprises », AFNOR, France, P. 81.

1.3.1.البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

من أجل إلقاء الضوء على البعد الاقتصادي، من المهم أن نميز بين بعض المفاهيم ذات العلاقة مثل النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية المستدامة.

أ. **النمو الاقتصادي:** " يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي".[11] فتحقيق نمو اقتصادي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية.

ب. **التنمية الاقتصادية:**" هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم عبر الزمن.فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادة الدخل الحقيقي كما تنطوي على تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية ".[12]

إن هذه التعاريف لا تتضمن الأفكار المتعلقة بالاستدامة البيئية، ولقد لفت علماء الاقتصاد البيئي اهتمام علماء الاقتصاد التقليديين، إلى الأفكار المتعلقة بتعريف التنمية الاقتصادية بطرق تتضمن الاهتمامات البيئية وحماية رأس المال الطبيعي، فظهر بذلك مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة.

ت. **التنمية الاقتصادية المستدامة:** " هي التنمية التي تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية مع مرور الوقت".[13]

وعلية يتطلب البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

- تحقيق نمو اقتصادي مستديم مع الأخذ في الحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد؛
- زيادة كفاءة الاستخدام الموارد المتجددة والاستخدام العقلاني للموارد الناضبة؛

- العدالة في توزيع الموارد؛
- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك المضرة بالبيئة؛
- إدماج البيئة على مستوى السياسات الاقتصادية والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي؛.

2.3.1. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

تعرف التنمية الاجتماعية على أنها: " تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغييرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الأساسية والسياسات والبرامج الاجتماعية".[14] وتتحقق التنمية الاجتماعية المستدامة عندما تتوافر الموارد اللازمة لمقابلة الاحتياجات الأساسية للأجيال القادمة من فرص التعليم ومن الخدمات الصحية. وأيضا من معدلات مقبولة لمستوى المعيشة.

وحسب إعلان كوبن هاغن فإن أهم جوانب البعد الاجتماعي للتنمية هي:[15]

- تحسين نوعية الحياة للإنسان في المجتمع؛
- العدل بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة؛
- التكامل بين السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛
- توزيع عادل للدخل وتوفير فرص متكافئة للجميع في الحصول على احتياجاتهم الأساسية؛
- احترام كرامة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية.

3.3.1. البعد البيئي للتنمية المستدامة

يعتبر ضمان الاستدامة البيئية سابع أهداف التنمية للألفية. والاستدامة البيئية تعني تحقيق أنماط تنموية مستدامة، والمحافظة على الطاقة الإنتاجية للمنظومات البيئية خدمة للأجيال القادمة .

وتشير الدراسات إلى أن هناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية وهي:[16]

1. **الأنظمة البيئية:** تتحقق الاستدامة البيئية من خلال الحفاظ على الأنظمة الطبيعية. بل توجيهها نحو التحسن لا التدهور.

2. **تقليل الضغوطات البيئية:** تتحقق الاستدامة البيئية عندما تقل الضغوط البشرية على البيئة.
3. **تقليل الهشاشة الإنسانية:** تتحقق الاستدامة البيئية عندما يكون السكان غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي.
4. **القدرة الاجتماعية والمؤسسية:** تتحقق الاستدامة البيئية عندما تتحقق القدرة على بناء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.
5. **القيادة الدولية:** تتحقق الاستدامة البيئية من خلال التعاون الدولي لتحقق الأهداف المشتركة في حماية البيئية العالمية وتخفيض التأثيرات العابرة للحدود، حماية المناخ من الاحتباس الحراري وحماية التنوع البيولوجي.

المحور الثاني: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

حققت الجزائر منذ سنة 2000 فوائض مالية هامة قررت الحكومة أن تستخدمها في إعادة بعث النمو من خلال ضخ الأموال لتنفيذ سياسة اقتصادية سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي أو ما يعرف بإستراتيجية الإنعاش. وهي سياسة تستند للنظرية الكينزية المتضمنة رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري. وقد تم تجسيد هذه الإستراتيجية من خلال تنفيذ برنامجين:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 والذي خصص له مبلغ مالي قدره 550.78 مليار دج ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004،[17]
- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج.[18]

حاليا تسعى الحكومة إلى تطبيق برنامج للتنمية والذي خصص له مبلغ 21214 مليار دج ضمن المخطط الخماسي 2010- 2014.[19]ذ

1.2. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

يمتد البرنامج خلال الفترة 2001- 2004. يهدف إلى إعادة بعث النمو من خلال ضخ الأموال لتطوير الموارد البشرية، تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تسهيل القروض، إعادة بعث النشاط الزراعي والصيد البحري، دعم كل نشاط إنتاجي محلي، تطوير قطاع التربية والتعليم وتحسين المستوى المعيشي. كما أخذ البرنامج بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. تم توزيع المبالغ على مجموعة من البرامج بحيث كل برنامج يخص محور معين من محاور إستراتيجية الإنعاش وكل محور يرتبط بقطاع معين كالتالي: [20]

-**دعم النشاطات الإنتاجية:** يتضمن برنامج دعم النشاط الزراعي الذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA). قدرت تكلفة البرنامج بـ65 مليار دج. من أهم أهداف البرنامج زيادة الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية فضلا عن توفير مناصب الشغل الريفي. أما برنامج الصيد والموارد البحرية فالمبلغ الإجمالي المخصص لتمويل هذا البرنامج قدر بـــ 9.5 مليار دج.

- **التنمية المحلية والبشرية:** قدر المبلغ الإجمالي المخصص لتمويل التنمية المحلية بـ113 مليار دج.

أما برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية فقد تطلب غلافا ماليا قدر ب 16 مليار دج. وهو يخص برامج الأشغال ذات الكفاءة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة. يسمح هذا البرنامج بعرض إضافي لـ 70000 منصب شغل دائمين، بالنسبة لتلك الفترة بتكلفة قدرها 7 مليار دج. أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن(3 مليار دج)، إصلاحات الهياكل والمؤسسات (3 مليار دج). وخصصت 3 مليار دج لتأطير سوق العمل.

_ **تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي**: قدر الغلاف المالي المخصص لتنفيذ هذا البرنامج بـ 210.5 مليار دج. يتشكل هذا البرنامج من ثلاثة جوانب رئيسية:

التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

_ **تنمية الموارد البشرية:** قدرت تكلفة البرنامج بـ 90.3 مليار دج. يتوزع البرنامج على الشكل التالي: التربية الوطنية: 27 مليار دج؛ التكوين المهني: 9.5 مليار دج؛ التعليم العالي: 18.9 مليار دج، البحث العلمي: 12.38 مليار دج، الصحة والسكان: 14.7 مليار دج، شباب و رياضة: 0.4 مليار دج، الثقافة والاتصال: 2.3 مليار دج، الشؤون الدينية: 1.5 مليار دج.

كما خصص البرنامج 892.5 مليون دولار لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتم توزيع المبلغ على مجموعة من الأهداف التي تمثل أهداف التنمية المستدامة.

جدول رقم(1): القوام المادي للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

الوحدة: مليون دولار

الصحة ونوعية الحياة	المبالغ
تحسين قدرة حصول المواطنين على المياه الصالحة للشرب	64
تحسين خدمات الصرف الصحي	160
الإدارة السليمة للنفايات الصلبة والنفايات الخطرة	103.5
مكافحة التلوث الصناعي	47
تحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية	81.3
تعزيز الحوكمة البيئية	11.5
تطوير المساحات الخضراء وتحسين إدارة التراث الثقافي	7.5
حماية وتحسن إنتاجية الرأس مالي الطبيعي	

تحسين إدارة التربة ومكافحة التصحر	116.5
الإدارة السليمة لمياه الري	1.5
توسيع مساحات الغابات	12
حماية التنوع البيولوجي	15
حماية النظم البيئية والواحات	18
حماية السواحل	24
القدرة التنافسية والكفاءة الاقتصادية	51
البيئة العامة: التنوع البيولوجي، التغيرات المناخية، طبقة الأوزون	130
الدراسات والإطار المؤسساتي	49.7
الاستثمار الإجمالي	892.5

Source: République Algérienne Démocratique et Populaire[2002] :« Rapport national de mise en œuvre de l'agenda 21 en Algérie », Rapport pour le sommet mondial du développement durable. Johannesburg, Annexe2.P.38

2.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو كاستمرارية لمسار الإنعاش الاقتصادي، حيث عزمت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط. يمتد البرنامج على الفترة 2005-2009 وهو يهدف إلى:[21]

- استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
- مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواءا تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

لتنفيذ البرنامج خصصت الدولة مبلغا قدره 4202.4 مليار دج وزعت على مجموعة من البرامج، حيث خصص لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان غلاف مالي قدر بـ 1908.5 مليار دج، و1703.1 لبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، تم تخصيص 337.2 مليار دج لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية، و203.9 مليار دج لتطوير الخدمات العمومية كما تم تخصيص 50.0 مليار دج لبرنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال.[22]

3.2. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، استلزم البرنامج من النفقات حوالي 21214 مليار دج وهو غلاف مالي هام تم تقسيمه على برنامجين هامين:[23]

- استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز (سكك حديدية وطرق سريعة والتزويد بالماء الشروب...) بغلاف مالي قيمته 9700 مليار دج.
- تخصيص حوالي 11.534 مليار دج للمشاريع الجديدة.

وتوجه أكثر من 40٪ من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسن الظروف الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية. تتوزع المبالغ على مختلف القطاعات كالتالي:[24]

_ **التنمية البشرية**: تم تخصيص غلاف مالي يقارب 10000 مليار دينار للتنمية البشرية منها: 852 مليار دج للتربية، 868 مليار دج للتعليم العالي ، حوالي 178 مليار دينار للتكوين، 619 مليار دج لقطاع الصحة، 350 مليار دينار لقطاع الطاقة، 2000 مليار دينار لقطاع المياه، 40 مليار دينار لقطاع التضامن الوطني، 1130 مليار

لقطاع الشباب والرياضة، 19 مليار دينار لقطاع المجاهدين، 120 مليار دينار لقطاع الشؤون الدينية، 140 مليار دينار لقطاع الثقافة، 106 مليار دينار لقطاع الاتصال .

_ **تحسين الخدمة العمومية:** تم تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة .

_ **قطاع الأشغال العمومية:** يتضمن البرنامج حوالي 6447 مليار دج موجهة لتطوير المنشآت القاعدية. يوجه أزيد من 3100 مليار دج منها للأشغال العمومية من اجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق–غرب وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري والقيام بتعزيز 25 ميناء بالإضافة إلى تعزيز ثلاثة مطارات.

_ **قطاع الري:** يتضمن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010–2014 في جانبه المخصص لقطاع الموارد المائية مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب مع بناء حوالي ستين منشاة قاعدية خاصة بالري. كما ينص البرنامج على إنجاز 35 سدا ليرتفع العدد الإجمالي لها إلى 104 سد عبر الوطن و25 نظام خاص لتحويل المياه إضافة إلى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها. تعتزم السلطات العمومية من خلال هذا البرنامج الرفع من نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98٪ في آفاق سنة 2014.

_ **الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية:** خصصت الدولة غلافا ماليا فاق 895 مليار دج لتنمية قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية.

المحور الثالث: تقييم مدى مساهمة برامج الاستثمارات العامة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

1.3. مدى مساهمة برامج التنمية في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية

انطلق الاقتصاد الوطني منذ عام 2000 في عملية إنعاش. حيث أدى تنفيذ برامج التنمية إلى إحداث نمو اقتصادي قوي وتعزيز مطرد للتوازنات الكلية على النحو التالي:[25]

– بلغ معدل النمو الاقتصادي 3.3٪ سنة 2012. غير أن هذا النمو يبقى هشا لأنه مرتبط بقدر كبير بالمحروقات. وقد بلغ النمو خارج المحروقات 7.1٪ خلال نفس السنة. وقد

سجل هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن (9.8٪) والخدمات(6.8٪).أما القطاع الصناعي الذي يعد قطاعا أساسيا لتحقيق النمو المستديم فلم تتجاوز نسبة نموه 1٪ في 2008 لترتفع إلى 5.1٪ سنة 2012. في هذا الإطار تم إعداد إستراتيجية صناعية ترمي إلى تحقيق هدف المرور من مرحلة البلد المصدر للمواد الأولية إلى مرحلة البلد المصنع بقيمة مضافة هامة.ومن ناحية أخرى تزودت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ببرنامج خاص بها للتأهيل ورفع المستوى. أما القطاع الزراعي فقد ارتفع معدل نموه من 1.9٪ سنة 2005 إلى 5٪ سنة 2007 ثم 7.2٪ سنة 2012 كنتيجة لإستراتيجية التنمية الريفية التي تم إطلاقها في 2006 (التجديد الريفي) وفي 2008 (تجديد الاقتصاد الزراعي) ويهدف تجديد الاقتصاد الزراعي 2009-2013 باعتباره خطة وطنية للتنمية المستدامة للفلاحة، إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلاد؛

- معدل التضخم ارتفع من 3.6٪ سنة 2004 إلى5.7٪ في 2009 ليصل إلى ذروته مع بداية 2012 (8.9٪) بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار المواد المستوردة. ثم انخفض إلى5.9٪ في أوت 2012؛

- تسجيل تحسن في الوضعية المالية الخارجية إذ حقق ميزان المدفوعات فائضا بلغ 12.3 مليار دولار سنة 2012؛

- سمح التحسن في الوضعية المالية الخارجية بتخفيض مؤشرات الدين الخارجي حيث انخفضت قيمة الدين الخارجي إلى5.45 مليار دولار أمريكي في 2010؛

- بلغ احتياطي الصرف 190.22 مليار دولار في نهاية 2012؛

- تواصل نمو إجمالي نفقات الميزانية بشكل قوي سنة 2012 (22.5٪ مقابل 31٪ في 2011)؛

-عرفت نسبة البطالة تراجعا من 25.7٪ سنة 2002 إلى12.3٪سنة 2006 ثم إلى 10٪سنة 2012.

من جهة أخرى، شهدت السنوات العشر الأخير إطلاق مشاريع استثمارية كبرى، من أهمها: إنجاز الطريق السيار شرق غرب، إنجاز 22 سدا و12 محطة لتحلية مياه يوميا،

وإنجاز 15 قرية شمسية. هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المشاريع التي تم تنفيذها أو التي هي في طور الإنجاز. رغم التحسن الواضح في المؤشرات الاقتصادية الكلية غير أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من ضعف التنويع وهيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الجزائري وهو ما يوضحه كل من مؤشر التركز والتنوع في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): تطور مؤشرات تنافسية الصادرات خلال الفترة (2000-2009)

	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر التنوع	0.836	0.870	0.690	0.870	0.832	0.797	0.841	0.785	0.799
مؤشر التركز	0.519	0.576	0.598	0.980	0.591	0.606	0.982	0.599	0.558
عدد المنتجات	101	93	101	–	118	106	–	147	106

source: united nations conference on trade and development unctad, handbook of statistics.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن هناك تذبذب في قيمة كل من مؤشر التنوع والتركز للصادرات الجزائرية. وعلى العموم يبقى مؤشر التنوع قريبا من الواحد وهو ما يدل على ضعف تنوع الصادرات. وإذا لم تتمكن الجزائر من تنويع صادراتها فان اقتصادها يبقى عرضة للآثار السلبية للتقلبات في القطاع النفطي، وعليه يبقى التنويع الاقتصادي من التحديات الكبرى التي يواجهها الاقتصاد الجزائري

2.3. مدى مساهمة برامج التنمية في تحسين مؤشرات التنمية البشرية

بالنسبة للجزائر بدا واضحا اثر برامج الاستثمارات العامة على التنمية البشرية حيث عرف مؤشر التنمية البشرية تطورا إيجابيا. وهو ما يتضح من خلال الشكل رقم 2.

الشكل رقم (2): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2013).

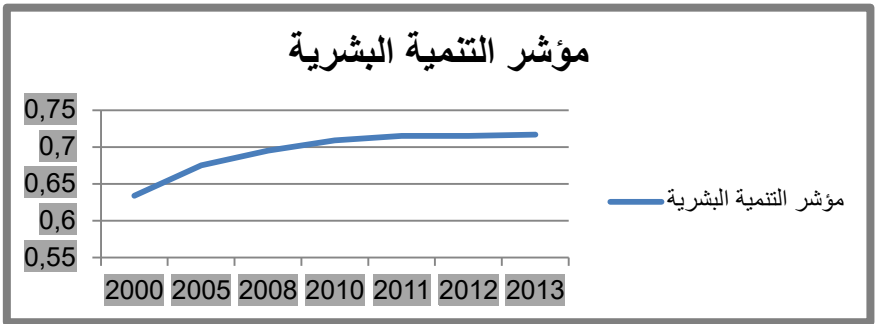

Source : PNUD : «Rapports Mondiaux sur le Développement Humain, 2013 ».

يتضح من خلال المنحنى التطور الإيجابي لمؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (2000-2013) حيث ارتفع هذا المؤشر من0.634 سنة 2000 إلى 0.717 سنة 2013. وهذا راجع إلى النمو الاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة وكذا السياسات الاجتماعية الهادفة إلى تحسين مستوى المعيشة. لكن رغم هذا فالجزائر تصنف ضمن الدول المتوسطة من حيث التنمية البشرية.

_ **مؤشر الفقر البشري**: يعتبر الفقر من ابرز المشكلات التي تهدد استقرار الجزائر. وتعكس الإضرابات التي نظمت في الجزائر في معظم القطاعات استياء الكثير من سوء المعيشة. وقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما متزايدا لمكافحة الفقر من خلال اعتماد إستراتيجية لمكافحة الفقر تتمحور حول نشاطات التضامن الوطني والشبكة الاجتماعية وبرامج المساعدة على التشغيل. نتيجة لذلك عرف مؤشر الفقر البشري تحسنا كبيرا كما يوضحه الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة (2000- 2008).

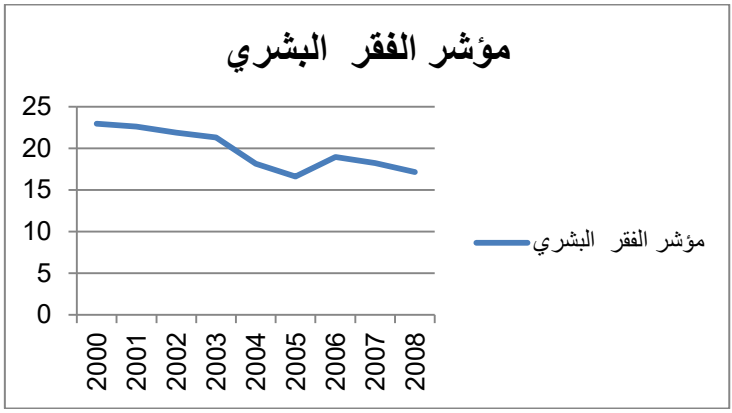

PNUD, Rapports mondiaux sur le développement humain2000, 2001, 2002, 2003, 2004et 2005.
CNES-PNUD [2006] : « Rapport national sur le développement humain, Algérie ».P.33.
CNES-PNUD[2009] : « Rapport national sur le développement humain, Algérie».P.36

يوضح الشكل رقم (3) أن مؤشر الفقر البشري عرف انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2000-2008، حيث انخفض من 22.98 %سنة 2000 إلى 17.16 %سنة 2008.

من خلال ما سبق نستنتج أن برامج التنمية كان لها أثر ايجابي على التنمية البشرية في الجزائر. لكن رغم المبالغ الهامة التي خصصتها السلطات للتنمية البشرية تبقى مشكلة الفقر والسكن والبطالة وسوء توزيع الموارد من أهم التحديات التي تواجه السلطات.

فبالنسبة لتوزيع الدخل فق بلغ مؤشر جيني حسب إحصائيات الأمم المتحدة سنة 2010 ما مقداره 35.3 وهو ما يدل على وجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل.

مشكلة السكن أيضا أصبحت تحتل مكانة بارزة في القائمة الطويلة لانشغالات الجزائريين اليومية، ولمواجهة هذه المشكلة اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير من بينها مضاعف الحوافز اتجاه المقاولين الخواص ولاسيما من خلال القروض المدعومة. كما

تم بناء810.417 وحدة سكنية رسميا، خلال الفترة (1999-2004). ومليون مسكن خلال الفترة (2005-2009). أي تقريبا تم إنشاء مليوني مسكن خلال عشر سنوات. ومن المخطط إنشاء 1.2 مليون وحدة سكنية أخرى خلال الفترة (2010-2014).[26] في الواقع إن ما تم إنجازه، وحتى ما هو مخطط لإنجازه، بعيد عن الاحتياجات الفعلية للسكان. حيث في عام 1997 قدر صندوق النقد الدولي أن عدد المساكن البالغ 4 ملايين مسكن اقل بثلاثة مرات من احتياجات السكان البالغ عددهم آنذاك 29 مليون نسمة. حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، بلغ عدد سكان الجزائريين 36.3 مليون نسمة في جانفي 2011. وهو ما يدل على أن الاحتياجات أكثر بكثير مما تم انجازه.

مشكلة البطالة أيضا تعد من بين أهم المشاكل التي تواجهها الجزائر. بدأت هذه المشكلة تتفاقم منذ 1995 نتيجة الانكماش الاقتصادي، ومنذ 1987 اتخذت السلطات عدة إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل. وقد بلغت التكلفة الإجمالية الخاصة بتعزيز فرص العمل بـ193.7 مليار دينار بين 1999 و2008.[27] وبالنسبة للفترة 2009-2014 تم تخصيص مبالغ مالية ضخمة لدعم العمالة. وقد سمحت الإجراءات المتخذة بتقليص حجم البطالة، ولكن رغم ذلك فإن معدل البطالة في الجزائر يبقى مقلقا. فحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء فانه ينبغي إنشاء 320.000 فرصة عمل سنوي لخفض معدل البطالة بالنصف بحلول عام 2025.[28]

3.3. مدى مساهمة برامج التنمية في المحافظة على البيئة

نظرا للمشكلات البيئية التي عرفتها الجزائر اعتمدت السلطات العامة المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة سنة 2001. فبعد عرض التقرير الوطني عن حالة البيئة ومستقبلها لسنة 2000. والذي كشف عن تدهور البيئة وضرورة القيام بتدابير استعجاليه لوقف هذا التدهور، التزمت الحكومة بإعداد إستراتيجية وطنية للبيئة ومخطط وطني للبيئة والتنمية المستدامة. وقد تم تخصيص استثمارات بيئية هامة في إطار المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي (2001-2004). تخص هذه الاستثمارات

مجالات بيئية متنوعة : حماية المناطق السهبية والأحواض وتطوير شبكة المياه، معالجة النفايات ومكافحة التلوث، تهيئة الإقليم والتنوع البيولوجي.

كما اهتمت الحكومة الجزائرية في إطار تمويل المشاريع البيئية بإنشاء المؤسسات والصناديق التالية: صندوق البيئية ومكافحة التلوث، الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وصندوق التجهيز وتهيئة الإقليم، الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية، صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهبية.كما خصصت السلطات مبالغ هامة لإنجاز مجموعة من المشاريع البيئية نذكر منها:[29]

- مشروع إنجاز اكبر محطة لتحلية مياه البحر في إفريقيا. قدرت تكلفة المشروع ب 250 مليون دولار تم تمويلها عن طريق مشروع استثمار مشترك في الأسهم يجمع بين القطاعين العام و الخاص30٪ من التمويل لشركة المحروقات الجزائرية سوناطراك و70٪من جنرال الكتريك.
- إنجاز مشروع قدرت تكلفته بـ 5مليار دينار هدفه تخفيض الغازات الدفيئة.
- إنجاز 32 مشروعا سمح ببلوغ معدل استرجاع 93٪ من الغاز المشتعل.
- إنجاز مشروع عين صالح غاز، قدرت تكلفته بـ3مليون دولار يهدف إلى تخفيض غاز CO2 المنبعث مكن هذا المشروع من استرجاع 12مليون طن من غاز أكسيد الكربون سنويا.
- إنجاز مشروع ترقية استخدام الوقود النظيف قدرت تكلفة المشروع بـ 405 مليون دولار.
- القيام بنشاطات التشجير، حيث تم غرس 217218 شجرة خلال الفترة 2007-2008 مقابل 115108 شجرة خلال الفترة 2006- 2007، أما العدد الإجمالي للأشجار المغروسة منذ سنة 2002 فوصل إلى 685564 شجرة و تم وضع برنامج مع المديرية العامة للغابات لغرس مساحة تقدر ب 516 هكتار، و قدرت تكلفة المشروع ب 17 مليون دينار الهدف من المشروع المساهمة في الحفاظ على المحيط.

من جهة أخرى، فقد مهدت الجزائر لديناميكية الطاقة الخضراء بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية. وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على إستراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد غير الناضبة مثل الموارد الشمسية واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة. هذا التنويع الذي أصبح يشكل رهانا أساسيا للحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية والمساهمة في التنمية المستدامة. يتمحور البرنامج على تأسيس قدرات ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22.000 مغا واط وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2011-2030، كما يشتمل البرنامج على إنجاز 60 محطة كهروضوئية وشمسية حرارية، وحقول لطاقة الرياح ومحطات مختلفة.[30]

المحور الرابع: التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجه البرامج التنموية في الجزائر

- **ضعف الكفاءة الاستخدامية للأموال المرصودة**

في سنة 2011 طرح مشروع قانون ضبط الميزانية للمناقشة أمام البرلمان وقد استند هذا المشروع على تقرير مجلس المحاسبة الذي أكد ضعف كفاءة استخدام الأموال المرصودة لسنة 2008، وذلك من خلال تسجيل العديد من الملاحظات أهمها: [31]

- نقائص في تحضير المشاريع والتقييم غير الدقيق للاحتياجات، أي عدم نضج المشاريع وما يترتب عنهما من آثار سلبية على التمويل وآجال الإنجاز و نوعيته؛
- عدم الصرامة في إجراءات منح الصفقات، حيث يلاحظ اللجوء إلى المنح بالتراضي للمشاريع في بعض الأحيان؛
- تعديل المشاريع وزيادة كلفتها، مما يؤدي إلى ضعف قدرات التمويل العمومي للاستثمارات الجارية ويشكل خطرا على ميزانية الدولة، فهناك مشاريع تضاعفت تكلفتها المالية وهناك الكثير من المشاريع التي لم تحترم آجال إنجازها كما تطلبت مضاعفة الأغلفة المالية المخصصة لها، فمثلا المحطة الجديدة للطيران بقسنطينة انطلقت بها الأشغال سنة 2000 وحتى سنة 2010 لم تنته الأشغال بها والمبلغ المقدر وصل إلى 160 مليار سنتيم. حضيرة السيارات بقسنطينة انطلقت بها

الأشغال سنة 2001 وكان من المفروض أن تنتهي بها الأشغال سنة 2003 وإلى غاية 2010 لم يسلم المشروع وارتفعت تكلفته من 25 مليار سنتيم إلى 60 مليار سنتيم.[32]

- تلجأ كل القطاعات إلى قانون المالية التكميلي وهي تحتاج دوما إلى أغلفة مالية إضافية بعد إعادة تقييم المشاريع وهذا دليل على سوء التسيير.
- **الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية في تمويل البرامج الاستثمارية**

تمثل الإيرادات النفطية مصدرا أساسيا للموازنة العامة حيث بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية 78.77% من الإيرادات العامة للدولة سنة 2008 الأمر الذي يؤكد الاعتماد الكبير للدولة على عوائد القطاع النفطي والتي تعطي للحكومة الموارد اللازمة للإنفاق على القطاعات الأخرى وتمويل مشاريع التنمية. إن إيرادات النفط تتسم بدرجة عالية من التقلب وعدم الاستقرار وهو ما يتسبب في مشاكل عديدة على مستوى التخطيط للإنفاق وعدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد ككل. فضلا عن هذا فإن هذه الإيرادات مشتقة من أصل قابل للنضوب وهنا تطرح إشكالية هامة وهي ما مدى استدامة تمويل البرامج التنموية في الجزائر في ظل الاعتماد الشبه التام على الإيرادات النفطية؟

إن البحث عن مصادر تمويل مستدامة للبرامج الاستثمارية في الجزائر يعد من أهم التحديات وذلك لضمان استمراريتها وعدم تعرضها للصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط. من جهة أخرى تعد الثروة النفطية حق للأجيال الحالية والمستقبلية وعليه من الضروري توظيف هذه الإيرادات في استثمار إستراتيجية تضمن استفادة الأجيال الحالية واللاحقة من هذه الثروة الناضبة وهو ما يعني تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن البرامج التنموية في الجزائر ساهمت بشكل واضح في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما ساهمت في تحسين الظروف الاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية. وقد أخذت هذه البرامج بعين الاعتبار الاهتمامات البيئية وهو ما يعني إدماج مفهوم التنمية المستدامة ضمن إستراتيجية وبرامج التنمية في الجزائر. لكن رغم الاستثمارات الضخمة لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني العديد من المشكلات أهمها ضعف التنويع الاقتصادي، كما أن مشكلة الفقر، البطالة والسكن لا تزال تطرح بإلحاح.

من جهة أخرى فإن البرامج الاستثمارية في الجزائر تواجه مجموعة من التحديات أهما الارتباط الشديد بالإيرادات النفطية، إعادة التقييم المستمر للمشاريع الاستثمارية وزيادة تكلفتها وتمديد فترات الانجاز وغيرها من التحديات التي نقترح لمواجهتها ما يلي:

- فك ارتباط البرامج التنموية بالإيرادات النفطية من خلال استحداث أساليب أخرى للتمويل تكون مستقرة ومستدامة كالتمويل عن طريق الشراكة بين القطاع الخاص والعام الذي يرفع من القدرة على تمويل المشاريع كما يرفع من كفاءة الاستثمار ويعزز آليات الرقابة؛
- تحديد الاعتمادات على أساس الاحتياجات الفعلية من خلال إجراء دراسات جدوى دقيقة ومتابعة ومراقبة إنجاز المشاريع؛
- توجيه الاستثمار إلى القطاعات الإنتاجية بهدف تنويع الصادرات خارج المحروقات وفك الارتباط تدرجيا مع القطاع النفطي.

الهوامش

[1] إلياس بيضون، مصطفى طلبة [2006]: " الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة "، ص.475.

[2] المرجع نفسه.

[3] محمد عبد البديع [2003]: " اقتصاد حماية البيئة "، ص.294.

[4] خبابة عبد الله [2008] : " التنمية الشاملة المستدامة – المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992– إلى مؤتمر بالي 2007 "، بحوث وأوراق الملتقى الدولي، المنعقد خلال الفترة: 08/07 أبريل [2008]: " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة "، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص.69-83.

[5] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية [1989]: " مستقبلنا مشترك "، ص.69.

[6] OECD [2003] : « Toward Sustainable Development : The Role Of Social Protection », P.10.

[7] Tracey Strange, Anne Bauley [2008] : « Sustainable Development, linking economy ,society, environement » , OECD. P.2.

[8] Banque mondiale [2008]: « Améliorer les institutions , la croissance et la qualité de vie ». Rapport sur le développement dans le monde.

[9] إلياس بيضون، مصطفى طلبة [2006]: " الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة" مرجع سابق، ص.476.

[10] سهير حامد [2006]: " إشكالية التنمية في الوطن العربي "، الطبعة الأولى ، ص.22.

[11] إبراهيم العيسوي [2000]: " التنمية في عالم متغير "، ص. 17.

[12] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي [2003]: " التنمية الاقتصادية "، ص. 20.

[13] دوناتو رومانو [2003]: " الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة "، ص. 54.

[14] منال طلعت محمود[2001]: " التنمية والمجتمع "، ص.12.

[15] رشاد أحمد عبد اللطيف [2007]: " التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية "، ص. 24.

[16] سحر قدوري الرفاعي [2007]: " التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية "، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006 بعنوان: "المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 8.

[17] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال سنة 2001، ص 87.

[18] مجلس الأمة، "البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005– 2009".

[19] بيان اجتماع مجلس الوزراء "برنامج التنمية الخماسي 2010– 2014".

[20] Chef de gouvernement: « plan de Relance Economique 2001-2004 » , P.5.

[21] عبو عمر [2008]: " جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة" ، مداخلة ضمن أوراق وبحوث الملتقى الوطني: " التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر" المنعقد خلال الفترة 16–17 ديسمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

[22] مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005– 2009.

[23] بيان مجلس الوزراء [2010]: "برنامج التنمية الخماسي 2010–2014"، مرجع سابق.

[24] المرجع نفسه.

[25] Bank of Algeria [2010, 2012]: « Rapport :Évaluation économique et monétaire ».

[26] برنامج التنمية الخماسي 2010–2014، مرجع سابق.

[27] الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان[2010]: "الجزائر، سوء المعيشة، تقرير عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية "، ص.17.

[28] الديوان الوطني للإحصاء، فيفري 2010.

[29] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement[2002]:« Plan National d'Action pour l'Environnement et de développement durable (PNAE-DD)».

[30] وزارة الطاقة والمناجم [2011]: " برنامج الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية".

[31] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، 23 محرم عام 1432هـ الموافق 29 ديسمبر2010م، رقم 189،ص.23.

[32] الجريدة الرسمية للمناقشات رقم 187، ص.8.